الهامش والمركز
جدلّية الصراع والسلام في السودان

ا.د. ذاكر محيي الدين عبدالله العراقي
قسم التاريخ /كلية الآداب /جامعة الموصل

مستخلص البحث

أرهقت الثنائيات المتناقضة السودان وأهله، وغدت نخبته عاجزة أمام هذه الجدلّية الحافلة بالتناقضات، الديمقراطية والدكتاتورية، الحرب والسلام، الوحدة والانفصال، الهامش والمركز، تلك الجدلّية التاريخية التي نشأت وتطورت مع ظهور دولته المعاصرة، التي امتازت ببعد مراكز الأقاليم التي تعرف بـ (الهامش) عن طبيعة هذه العلاقة المتناقضة المضطربة غير المستقرة، هو التمرد المسلح الذي حدث في إقليم الجنوب عام ١٩٥٥، ثم توسع وانتشار ظاهرة التمردات لتمتد إلى أقاليم أخرى، كالبجة والنوبة وشرق السودان ودارفور، وكان أحد أبرز أسبابها، صراع الأقاليم حول الاستحواذ على السلطة (الهامش والمركز)، وهو ما يحاول هذا البحث تبيانه من خلال تتبع البعد التاريخي للعلاقة الجدلّية التي طغت على العلاقة القائمة بين سلطة الحكومة والأقاليم، وسعي المتمردين في بعض هذه الأقاليم للحصول على أنواع جديدة من العلاقة التي تربط أقاليمهم بالمركز، الذي اختلفت الآراء حول تحديد حدوده وأطره في السودان.

المقدمة

عانى السودان ولايزال، من تبعات إشكالية **(الهامش والمركز)**، تلك الجدلّية التاريخية التي نشأت وتطورت مع ظهور دولته المعاصرة، التي تمتاز بتنوعها العرقي والوثني، إذ تعايشت على أرضه ما يربو على (٥٠٠) فئة عرقية وثنية، تشكل أكثر من (٧٥٠) قبيلة رئيسة، تتحدث ما يزيد على (١١٣) لغة محلية، كما أمتاز السودان، لاتساع مساحته البالغة– قبل انفصال الجنوب، ما يقارب المليون ميلا مربعا– ببعد مراكز الأقاليم التي

تعرف في الأدبيات السياسية السودانية بـ (الهامش) عن العاصمة التي تعد في هذه الأدبيات (المركز) الرئيس للاستقطاب السياسي والحكومي[١]. إذ يتركز (٨٠%) من سكان السودان، والبالغ عددهم ما يزيد على (٣٢) مليون نسمة، في أرياف الأقاليم والمدن الصغيرة، وتكون النسبة الباقية سكان المدن، الذين يقطن معظمهم في الحواضر الكبيرة، ولاسيما العاصمة الخرطوم التي شكلت نسبة استقطابها للسكان أعلى مستوياتها في البلاد فجعلها ذلك- كبقية العواصم العربية- خليطا سكانيا يضم كتلة بشرية ضخمة غير متجانسة[٢]. والسودان بلد متخلف- إلى حد ما على مستوى البنيات التحتية، من حيث طرق المواصلات وشبكات الاتصالات وشبكات المياه والكهرباء وبناء الجسور، ما جعل تأمين الاتصالات واحتواء الأزمات مع الإقليم في غاية الصعوبة، فضلا عن ذلك تركز الصناعة والتجارة في الحواضر الرئيسة على باقي الأقاليم[٣].

ساد لدى الكثير من المهتمين بشؤون السودان الاعتقاد بأنه يشكل وطنا يتمازج وينصهر فيه التعدد العرقي والتباين الثقافي والاجتماعي فأهله لإنتاج وحدة متجانسة متكاملة[٤]، والملاحظ أن ذلك التمازج والاتساع قلما ينجح- وكما يبدو- في خلق مناخ سياسي سليم تتحقق عنده الوحدة الوطنية والاستقرار، لأن أي اختلال في العقد الاجتماعي الذي يربط المجتمع بروابط تحفظ له وحدة كيانه وتماسكه، لابد أن يترك أثاره على كافة محاوره، إلا أن أبلغها تأثيرا هو ذلك الاختلال الذي طال النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويمكن رصد هذه الآثار الاجتماعية السالبة من رصد اختلال ميزان العدالة في السلطة والثروة. بدا ذلك واضحا في الصراعات الداخلية التي واجهها السودان في تاريخه المعاصر، وشملت أقاليم عديدة، عزاها البعض إلى ظهور عرقيات وجمهوريات متصارعة، أذكاها التدخل الخارجي بقصد إحداث شروخ وثنية وعرقية في بنية البلاد السكانية سعيا وراء تفتيته على

المستوى العرقي إلى وحدات سياسية صغيرة، إثر حمل بعض هذه الفئات السلاح ضد السلطة المركزية(٥).

لعل أول تعبير عن طبيعة هذه العلاقة المضطربة غير المستقرة، هو التمرد المسلح الذي انطلقت شرارته الأولى في إقليم الجنوب عام ١٩٥٥، ثم انتشرت فيما بعد التمردات إلى أقاليم أخرى، كالبجة والنوبة وشرق السودان، وأخيرا ولعلها ليست أخرا، توضحت في شكل صراع مسلح عند اندلاع التمرد في إقليم دارفور في شباط ٢٠٠٣، وكان أحد أبرز أسباب هذه التمردات، صراع الأقاليم حول السلطة **(الهامش والمركز)**، وهو ما يحاول هذا البحث تبيانه من خلال تتبع البعد التاريخي للعلاقة الجدلية التي طغت على العلاقة القائمة بين سلطة الحكومة والأقاليم، وسعي المتمردين في بعض هذه الأقاليم للحصول على أنواع جديدة من العلاقة التي تربط أقاليمهم بالمركز، الذي اختلفت الآراء حول تحديد حدوده وأطره في السودان.

حددت الحركة الشعبية لتحرير السودان– التي تعد أبرز الفصائل السودانية الجنوبية المتمردة آنذاك– في برنامجها السياسي ومنذ تأسيسها جغرافيا مكان **(المركز)** المستهدف بالتغير، بأنه مديرية الخرطوم ومديرية النيل الأزرق القديمة، والتي تمتد ما بين (مدني والدمازين) ولا تضم أيا من المناطق الأخرى في شمال وشرق وغرب السودان، فمديريات دارفور وكردفان وكسلا الشمالية القديمة، وهي مناطق متخلفة تستوي في ذلك مع المديريات الجنوبية والاستوائية وبحر الغزال(٦).

هناك من يرى، وجود مساعي لإنشاء حزام أو طوق دائري حول مركز الوسط السوداني اعتمادا على تجميع الأطراف ووفق منهج **(النضال المسلح)**، بهدف عزل القوى الوطنية الديمقراطية تحت مبرر أنها ليست قوى مسلحة(٧). مما يعني محاولة للقضاء على مركزية الوسط السوداني واتهامه، ولاسيما من قبل القوى المتمردة في دارفور **(حركة العدل والمساواة وحركة**

تحرير السودان) وغيرهما من القوى الدارفورية المتمردة، بأن المركز يعني القبائل الشمالية التي تم تحديد هويتها بأنها القبائل العربية التي تمثل الأقلية حسب وجهة نظرهم(٨).

ويعني ذلك من ناحية حضارية تاريخية، محاولات تلك الأطراف تدمير القلب المستقطب لتفاعلات الهوية السودانية، والجاذب لمقوماتها الشرقية، امتدادات القرن الإفريقي في شكل الثقافة البجاوية في شرق السودان. ومقوماتها السودانية الغربية، امتدادات الثقافة السودانية الممتدة من غرب النيل الأبيض إلى السنغال. ومقوماتها الشمالية، امتدادات الثقافات والحضارات المتوسطة عبر مصر. ومقوماتها الجنوبية الاستوائية التي تشمل معظم عناصر الجنوب القبلية(٩). وبالتالي أية محاولة أو عملية لعزل الوسط (المركز) تعني عمليا عزل بؤرة التفاعل بين الثقافات السودانية المختلفة والمتمثلة بالثقافة العربية الإسلامية، وأن السودان دون قبضة هذا المركز الجغرافي الحاكم لا يعني إلا كيانات مجزأة مهلهلة فاقدة القدرة على التماسك.

أولا- البعد التاريخي وأثره في خلق جدلّية الهامش والمركز

عندما حصل السودان على استقلاله عام ١٩٥٦، ورث عن الإدارة الاستعمارية البريطانية العديد من المشاكل والعقبات والكثير من الأزمات، بسبب طبيعة هذه الإدارة القائمة على المبدأ الشهير (فرق تسد)، وما رافقه من استسلام واضح للتسلط والركود في الحياة الفكرية، والتي كانت انعكاسا وثمرة متوقعة للتحرك الاستعماري فيه، ولعل في قانون المناطق المغلقة لسنة ١٩٢٢، والقاضي باعتبار مناطق معينة من جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور وكردفان وغيرها من المناطق التي لا يحق لبقية السودانيين الدخول إليها إلا بتصاريح خاصة من الحاكم العام البريطاني، فترتب على

هذا القانون مشاكل عديدة، كان أهمها خلق بون شاسع بين هذه المناطق ومناطق السودان الأخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإداريا(١٠).

برر البريطانيون قرارهم بالقول أن: **"إنشاء سلسلة من الوحدات القبلية أو الجنسية (أي الوثنية) القائمة بذاتها على أن يكون قوام النظام فيها مرتكزاً على العادات المحلية والتقاليد والمعتقدات بقدر ما تسمح به ظروف العدالة المحلية والتقاليد والمعتقدات والحكم الصالح"**. تلك كانت بلا شك هي الخطيئة الأولى التي غرست بذور التفرقة بين شقي السودان، وبخاصة أن تنفيذ تلك السياسة اتسم بعدم العقلانية وفقدان المسؤولية. مثال ذلك قرار الإدارة الاستعمارية أن تجعل من منطقة كافياكنجي منطقة عازلة بين دارفور وبحر الغزال حتى تمنع، كما جاء في المذكرة البريطانية، **"اختلاط العرب بالزنوج"**. ومما عزز من وطأة قانون المناطق المقفلة، تبني الإدارة البريطانية منهجية التنمية اللا متكافئة، واستغلال التنافس بين الطوائف الدينية، ووضع القوى التقليدية في مجابهة النخبة الحديثة التي أخذت في البروز بعد ثورة ١٩٢٤. ففي رسالته حول تنفيذ سياسة الحكم غير المباشر كتب حاكم عام السودان السير جون مافي (١٩٢٦- ١٩٣٤)، يقول إن الحكم غير المباشر: **"سيكون أقل تكلفة، كما سيصبح غدة واقية ضد [الجرثومة] المربية للوطنية التي ستفد لا محالة من الخرطوم"**(١١). ومن ناحية أخرى، كان لتطبيق الإدارة البريطانية قانون الإدارة الأهلية منذ عام ١٩٢٥، والذي طبق بشكل فعلي عام ١٩٣٧ في السودان دوره أيضا في تقوية نفوذ الزعامات التقليدية في مواجهة قوى النهوض الوطني من المتعلمين والخريجين في إطار إدارة لامركزية تخفض النفقات أو الإنفاق البريطاني في السودان(١٢).

أحدثت تلك السياسات وغيرها مخاوف مبررة لدى أبناء الجنوب من قوة ونفوذ السلطة المركزية وخشيتهم من محاولاتها لطمس هويتهم الثقافية على اعتبار أن الفارق الأساسي من الناحية العرقية، يتمثل في أن الجنوب

السوداني تغلب عليه الطابع الإفريقي الوثني، مع مجموعات متناثرة من المسيحيين والمسلمين، أهل ذلك السودان- من وجهة نظر نخب جنوبية- لكي يكون مرتبطا في شماله مع الامتداد العربي، مصر تحديدا، وارتبط مع الامتداد الوثني الأفريقي من جنوبه مع الدول الإفريقية المجاورة، مثل زائير وأوغندا وكينيا وأثيوبيا(١٣).

وإن كان في موقف أبناء الجنوب هذا بعض التجني، إلا أن الواقع يؤكد مسعى الأنظمة السودانية المختلفة لفرض وصاية قسرية على الجنوبيين بدعوى (أو افتراض) أن ليس في كل الجنوب من هو قادر على التعبير عن رأي أهله، وتوضح ذلك مثلا، في عدم إشراك الأحزاب الشمالية للجنوبيين في المفاوضات المصرية- البريطانية التي تمت قبيل إعلان الحكم الذاتي، وتبع ذلك التنكر لوعد كان هو شرط وجوب لقبول الجنوب إعلان الاستقلال من داخل البرلمان **(الفيدرالية كأساس للحكم)**(١٤). ثم وجود محاولات لبعض الحكومات السودانية المتعاقبة لفرض الثقافة والهوية العربية على أبناء الجنوب من خلال التأكيد على مركزية الحكم(١٥).

تجدر الإشارة، إلى أن بعض القوى الجنوبية سعت، ومنذ تفجر التمرد الجنوبي عام ١٩٥٥، ومنها حزب الأحرار الجنوبي(١٦)، لتبني الحكم الاتحادي اللا مركزي على أساس (الفدرالية أو الحكم الذاتي)، محاولة للخروج من أزمة رغبة السلطة المركزية فرض سيطرتها وإدارتها المباشرة، ومن ثم فرض ثقافتها على إقليم الجنوب الذي كان قد تمتع في ظل الاحتلال البريطاني بنوع من الاستقلالية الإدارية والثقافية والاقتصادية عن سيادة السلطة المركزية السودانية بموجب قانون المناطق المغلقة(١٧).

فخلق ذلك نوعا من عدم التجانس السياسي والاجتماعي، أفرز إلى حد ما تأثيراته السلبية التي ظهرت بجلاء بعد الاستقلال، حيث ظهر النسيج الوطني السوداني- كدولة وطنية حديثة- هشا لم يحكم تمتينه وتقويته بالصورة التي تحفظه في مواجهة النعرات العرقية الجمهورية، إلى جانب

ضعف خطط الحكومات المتعاقبة التنموية والإدارية، على الرغم من مسعاها لتحقيق ذلك. وغدت السمة الأساسية التي ميّزت التجارب التنموية في السودان، هي عدم الاستقرار في أنظمة الحكم واضطراب أحوال وأوضاع الدولة السودانية في مراحل تطورها المختلفة، وفي التطور الطبيعي للمجتمع السوداني[١٨].

شمل الضعف أيضا، التمثيل البرلماني والسياسي وتقاسم السلطة، فكان من أخطر نتائجه، الفقدان التدريجي لسيطرة الإقليم الشمالي على باقي أقاليم السودان، والانحسار التدريجي للسلطة وتركزها في مجموعات وثنية معينة بالانحياز والاستئثار بالسلطة. وإن كان هذا تاريخيا ناتجا عن حيازتهم قصب السبق في الثقافة والتعليم، نتج عنه تشكيل جديد لفئات اجتماعية لها مصالحها وأهدافها، وفي هذا الخضم لم يكن غريبا أن يكون صوت الصفوة الارستقراطية هو الأكثر صدى، فهذه الطائفة تلقت أعلى أنواع التعليم المعروفة في داخل البلاد وخارجها وتسلمت وظائف لها مكانتها في المجتمع ووجدت المجال أمامها مفتوحا للترقي والتقدم، فنشأت منها طبقة ارستقراطية مثقفة يتسم أفرادها بالنزعة التفردية المتمكنة بالطموح السياسي، الأمر الذي هيأ قواعد الخريجين الذين تولوا مهمة إدارة البلاد سياسيا واقتصاديا وعسكريا قبل الاستقلال وبعده، إذ تولى هؤلاء مهمة سودنة الوظائف[١٩]، في حين كانت باقي أقاليم السودان تعاني الإهمال والتهميش، حسب حسابات نسب التمثيل في **(الهامش والمركز)**، لاستقطاب المركز العديد من هذه العناصر المتعلمة والمثقفة من هذه الأقاليم، فكان لذلك آثاره السلبية على مستقبل العمل السياسي وطبيعة العلاقة بين (الهامش والمركز) خلال الحقب اللاحقة لحصول السودان على استقلاله، مع العلم إن هذه النخبة لم تكن ممثلة لفئة عرقية واحدة خالصة، بل كانت خليطا من كل الفئات والأعراق **(عربية وأفريقية)** تجانست أكثر بفعل الإسلام والحس الوطني السليم الموحد، والذي بدا يتلاشى متقوقعا نحو الهامشية الضيقة بفعل إذكاء

العواطف العرقية والجهوية لدى بعضها فيما بعد[٢٠]. ولعل الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١)

المناصب الوزارية والإدارية العليا في السودان خلال الحقبة (١٩٥٦-١٩٥٨) (*)

اسم الإقليم	نصيب كل إقليم من المناصب	نسبة التمثيل
الشرقي	٠١ منصب واحد	%١،٤
الشمالي	٥٨ ثمانية وخمسون منصباً	%٧٩،٥
الأوسط	٠٢ منصبان	%٢،٨
الجنوبي	١٢ اثنا عشر منصباً	%١٦،٤٥
الغربي	صفر لايوجد	صفر%
المجموع	٧٣ منصباً خلال الحقبة (١٩٥٤-١٩٥٨)	%١٠٠

*- نقلا عن: جماعة طلاب الحق والعدالة ،الكتاب الأسود، اختلال ميزان تقاسم السلطة والثروة في السودان، الخرطوم، ١٩٩٨، ص ٢ بعدها، وهو متاح في موقع كوكيستس على شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط التالي:

www.goocities.com/black Book

يتضح لنا من الجدول السابق، تميز حقبة الحكم المدني الأول (١٩٥٦-١٩٥٨)[٢١] بالصراعات السياسية والتنافس الشديدين بين الأحزاب الحاكمة حول أسلوب الحكم، فتمت تحالفات وتحالفات مضادة لإشباع شهوة السلطة، وهز ذلك الاضطراب التجربة البرلمانية أيما هزة، حتى بدأت بعض قطاعات الشعب ترى التجربة مجرد فوضى سياسية، وأخذت تداعب بعضها فكرة الانقلاب العسكري باعتباره أقصر الطرق إلى الاستقرار السياسي، وأصبح من الواضح أن الأحزاب لم تكن تريد إلا الإبقاء على نموذج الهيمنة السياسية المركزية، على الرغم من تململ الأطراف الأخرى، بما فيها تلك التي يفترض أنها تمثل العمق السياسي لتلك الأحزاب. رافق ذلك عدم ممانعتها من استمرار النموذج الاقتصادي الاستعماري الموروث رغم

مجاهرتها بالرغبة في تغييره عبر نهج تنموي متوازي، لأنها لم تكن تبتغي غير احتكار أدوات اللعبة السياسية بصرف النظر عن الأهداف والمقاصد، وغدا من منغصات الممارسة الديمقراطية في السودان احتكار النخبة لها بغية إشباع أغراض ذاتية مفرطة متناسية تطلعات شريحة واسعة من أهل السودان في المناطق المهمشة التي لاتعنيها اهتمامات النخبة الحاكمة الضيقة[٢٢].

ترتب على ذلك، اختلال واضح في ميزان المناصب العليا في الدولة لصالح العاصمة الخرطوم وما جاورها من أقاليم التي تغلب فيها سيطرة النخب المثقفة ذات الأصول العربية والمستعربة، والتي تصدت لمشروع بناء الدولة وتحقيق إطارها العام بعد الاستقلال، في حين لم يتهيأ لبناء الأقاليم السودانية الأخرى فرص متساوية، والحق أن السبب في ذلك، يعود إلى التخلف الثقافي والإداري في هذه الأقاليم، والتي تولدت من جراء الإهمال من قبل الحقب التاريخية السابقة، والتي تعززت وعلى نحو واضح منذ ما قبل عهد الحكم الثنائي البريطاني المصري (١٨٩٩-١٩٥٦)، والسبب يعود إلى انحسار الاهتمام الثقافي والعلمي على الخرطوم بالدرجة الأساس، ونتيجة لكل هذه الإخفاقات ظهرت لنا نخبة متعلمة محدودة العدد ذات إرث عربي إسلامي وذات ثقافة انكلو– مصرية– إن صح التعبير –اضطلعت بمهمة إدارة الدولة قبيل وأثناء وبعد الاستقلال في إطار نشاط مؤتمر الخريجين (تأسس عام ١٩٣٨) الفاعل آنذاك، فأدى ذلك إلى ظهور الاختلال السابق الذي استغل من قبل دعاة المساواة واللامركزية لاحقا للتعبير عن ظلم المركز[٢٣].

ولعل خير دليل على ذلك في التقرير الذي رفعته لجنة التحقيق في أحداث الجنوب عام ١٩٥٥ برئاسة القاضي الفلسطيني توفيق قطران، قاضي جنايات الخرطوم يومذاك وضابط الشرطة خليفة محجوب، وكان وقتها مديراً لمشروعات الاستوائية، والزعيم الجنوبي لوليك لادو والذي أكد على: **"أن**

السودانيين الشماليين، ومن بينهم من يتقلد وظائف كبرى في الإدارة، يصفون الطبقة المثقفة من الجنوبيين بأنهم أنصاف متعلمين، وأن التعليم شئ نسبي وتختلف فيه وجهات النظر، وقد استفادت الأمم من التجارب المتكررة، بما في ذلك الدول التي لها ماض طويل في استعمار الشعوب بأن من الخير لها أن تكسب ثقة الطبقة المثقفة سواء كانوا متعلمين أو أقل درجة من ذلك. إن الإدارة الشمالية في الجنوب ليست استعمارية، ولكن لسوء الحظ فأن أغلبية الجنوبيين ينظرون إليها هذه النظرة. وطالما كان الأمر كذلك فأن من المُهم كسب هذه الطبقة المثقفة"، والحق أن المتعلمين من أبناء الجنوب قد أثرت أحداث كثيرة عميقة الجذور على تكوينهم وعلى مواقفهم، وأصبحت معظم تحركاتهم تمثل ردود أفعال رصفائهم في الشمال، مما جعل الحديث عن ضياع الفرص ينطبق عليهم أيضا[٢٤].

ثانيا- محاولات التغيير وتبني الدعوة للامركزية

جرت في السودان محاولات عديدة لتغيير الواقع السياسي والحد من سلطة المركز من قبل الحكومات والأحزاب السودانية، في محاولة لتصحيح الاختلال السابق في ميزان توزيع المناصب العليا في البلاد، ولعل أولى تلك المحاولات الدعوات التي وجهها الحزب الجمهوري بقيادة محمود محمد طه لإقامة **(جمهورية فدرالية)** في السودان وفق دستور وضعه ونشره الحزب الجمهوري عام ١٩٥٥ خصيصا لذلك[٢٥]، إلا أن دعوته هذه لم تلق آذانا صاغية من قبل النخب السودانية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع آنذاك، ممثلة بالأحزاب الرئيسة الحاكمة، والتي تولت السلطة بعد استقلال البلاد عام ١٩٥٦، ولاسيما حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، اللذين حاولا في حقبة الحكم المدني الثاني (١٩٦٤-١٩٦٩)[٢٦]، احتواء تمرد الجنوب من خلال استثمار الطروحات التي ظهرت في أواخر الحكم العسكري الأول

(١٩٥٨-١٩٦٤)، والمتعلقة بتقديم حلول لمشكلة الجنوب، تأطر قسم مهم منها في الدعوة إلى تبني نظام اللامركزية والسعي لتقليص الفوارق وتحجيم التهميش والتوزيع العادل للتنمية في السودان، وتحقيق تسوية عادلة للمشكلة على هذا الأساس[٢٧].

لتحقيق ذلك شكل الحكم المدني الثاني (١٩٦٤-١٩٦٩) لجنة خاصة من الأحزاب السودانية المختلفة عرفت بـ **(لجنة ألاثني عشر)** عام ١٩٦٧[٢٨]، وكان الغرض منها دراسة مشكلة الجنوب وإعداد مسودة الدستور، تمخض عن هذه اللجنة توصيات عديدة أكدت في مجملها على الحكم الإقليمي اللا مركزي باعتبار الجنوب إقليما بصلاحيات لا مركزية، بضمانة نص ثابت في الدستور المزمع إقراره آنذاك، والذي ظل حبرا على ورق لأنه احتاج إلى الجرأة والإقدام لتنفيذه، في وقت اتسعت حدة الخلاف بين أبناء البلد الواحد، وبدا واضحا التدخل الإقليمي وحتى الدولي في إذكاء الخلافات وإدامة شعور انعدام الثقة بين جميع الأطراف السودانية ،عبرّ عنها بشكل واضح نزوع الأحزاب السودانية ذات الأصول الإسلامية المحافظة، إلى إقصاء كل الأطراف المعارضة لها فكرا ومنهجا، ولم يكن ذلك مقتصرا على الشمال والجنوب، وإنما شهدت نخبة الشمال ذاتها سلسلة من الصراعات والخلافات السياسية ،عبرت عن نفسها في إقصاء نواب الحزب الشيوعي تارة، أو المواجهة الصارمة التي تلقاها محمود محمد طه وأفكاره وحزبه حزب الإخوان الجمهوريين، والملاحظ أن الانقسامات هذه طالت أيضا، النخب السودانية المسيطرة في الشمال، كما حدث لحزب الأمة، و حدث أيضا في فصائل التمرد جنوبا[٢٩].

حفزت مداولات لجنة الإثني عشر وتصريحات أعضائها، فئات سودانية أخرى، منها الاتحاد العام لجبال النوبة، وجبهة نهضة دارفور، ومؤتمر البجا، ودفعتهم للمطالبة بإعطاء سكان الأقاليم الأخرى مزيدا من نسب

المشاركة في الحكم وإدارة شؤون أقاليمهم، غالى جانب المشاركة في السلطة المركزية[٣٠].

والملاحظ على هذه المطالب والمقترحات أنها ظلت في إطارها النظري الإعلامي، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ لعدم تقبل النخبة الحاكمة في السودان مثل تلك المقترحات، لا لقصور في تصور الواقع السوداني وطبيعة النمو والتنمية البشرية في الأقاليم فحسب، بل لظهور جيل جديد من النخب السودانية استشعر طبيعة الصراع بين النخب القابضة على السلطة، والأخرى التي خارجها، واستشعارها الغبن والتهميش من جراء ذلك، على الرغم من أن هذه النخب لم تكن كبيرة الحجم، إلا أن مما أذكاها إخفاق النخب السودانية القابضة على زمام السلطة في استيعاب تلك النخب على أساس وطني، وتركها تعمل في إطارات قومية أو محلية ضيقة، سرعان ما انتشرت وتوسعت قاعدتها، وغدت قادرة على التأثير السياسي والعسكري، الأمر الذي أطال من عمر تمرد الجنوب وأدى إلى مزيد من استنزاف الطاقات البشرية والمالية السودانية، مما أعاق بشكل أو بأخر العمليات التنموية في البلاد، فعمق البون الشاسع بين المركز والأقاليم[٣١]. ولعل خير ما يؤكد الطروحات السابقة ما صرح به في عام ١٩٦٩- قبيل انقلاب نميري في أيار العام ذاته- أبيل ألير السياسي الجنوبي وعضو البرلمان عن دائرة بور الجنوبية، والمتحدث الرسمي باسم الجماعات الإقليمية آنذاك، بقوله: **" كانت الأحوال في غرب السودان وشرقه رديئة فإن السخط والتبرم سيجتاحانهما قريباً، وقد ينقلب السخط إلى تعبير أكثر عنفاً مما نراه الآن في جنوب السودان"**[٣٢]. ولعل الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢)

المناصب الوزارية والإدارية العليا في السودان خلال الحقبة (١٩٦٤-١٩٦٩) (*)

اسم الإقليم	نصيب كل إقليم من المناصب	نسبة التمثيل
الشرقي	٢ منصبان	%٢،٥
الشمالي	٥٥ خمسة وخمسون منصباً	%٦٧،٩
الأوسط	٥ خمسة مناصب	%٦،٢
الجنوبي	١٤ اربعة عشر منصباً	%١٧،٣
الغربي	٥ خمسة مناصب	%٢،٦٦
المجموع	٨١ منصباً خلال الحقبة (١٩٦٤-١٩٦٩)	%١٠٠

(*) نقلا عن: نقلا عن :جماعة طلاب الحق والعدالة، الكتاب الأسود، اختلال ميزان تقاسم السلطة والثروة في السودان، الخرطوم، ١٩٩٨، ص ٤، وهو متاح في موقع كوكيستس على شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط التالي:
www.goocities.com/black Book

يعرف المطلع على الشأن السوداني، أن السياسة فيه درجت على أسلوب اقتسام السلطة بين القوى السياسية القابضة على السلطة في الفترات الانتقالية منذ الثورة الشعبية (ثورة تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٦٤)، يعتمد ذلك على أوزان القوى التي أحدثت التغيير. لأن دورها في إسقاط النظام العسكري الأول– حكم الفريق عبود (١٩٥٨- ١٩٦٤)، هو الذي فرض تحكمها في مفاتيح السلطة يومذاك حتى لم يَعُد للأحزاب في الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد الثورة غير وجود رمزي.

في الوقت الذي شهدت فيه هذه الحقبة أيضا، تشكيل منظمات تعبر عن مطالب المناطق الأقل نمواً بمعزل عن أحزابها السياسية التقليدية بدأً بنهضة دارفور وإتحاد جبال النوبة ومؤتمر البجة وتكوين عشرات الروابط والاتحادات القبلية...الخ، ودلل تأسيس هذه الروابط والتنظيمات والاتحادات على نمو الحركات السياسية في تلك المناطق بمعزل عن قيادات الأحزاب التقليدية، للمطالبة بتنمية مناطقها، واكتسبت ظاهرة تشجيع المليشيات القبلية

أهمية مضطردة، حتى غدا احتوائها أمرا صعبا، مما أدى إلى تغذيتها للنزعات الاثنية[٣٣].

تنبه الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩-١٩٨٥)- عهد الرئيس جعفر النميري[٣٤]- لخطورة الأمر وأستشعر خطورة الحراك السياسي والاجتماعي في البلاد، وأثر مشكلة الجنوب على ذلك باعتبارها من أخطر صور الصراع بين الهامش والمركز، وحاول جاهدا تفكيك هذه الارتباطات والتشعبات والتبعات الثقيلة لهذا الصراع عبر تحقيق السلام وإنهاء التمرد، وسعى جاهدا عبر اتفاقية أديس أبابا الموقعة في عام ١٩٧٣، لاحتواء تمرد الجنوب مقابل إعطاء الحكم الذاتي للجنوب، وامتيازات سياسية واقتصادية وثقافية أخرى في داخل الإقليم وفي المركز، لعل من أهمها منصب نائب رئيس الجمهورية الذي تولاه آنذاك ابيل اير. وشكلت الاتفاقية ببنودها هذه انعطافة مهمة في تطورات الصراع بين الأقاليم والسلطة المركزية، وأمنت للدولة السودانية فترة لا باس بها من السلم استمرت طيلة المدة (١٩٧٣-١٩٨٣)[٣٥]، حاولت خلالها السلطة المركزية توجيه طاقاتها المادية والبشرية نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لكل أقاليم السودان، وإن كان الملاحظ عليها استئثار أقاليم معينة من الشمال على مثل هذه المشاريع على حساب أقاليم أخرى[٣٦]، ولم تتغير نسب التمثيل السياسي للمناصب الدستورية كثيرا مع حدوث تبدلات حقيقية عليها، على الرغم من تميز عهد الرئيس جعفر نميري بكثرة التعديلات وكثرة الوافدين على التشكيلة، إلا أنه آثر الاحتفاظ بالتركيبة الجهوية كما هي عليه، الأمر الذي أدى إلى تمكين أبناء الشمال وتركيز التنمية في الشمال والوسط[٣٧]، وشهدت هذه الحقبة العديد من التقلبات في الخطط الاقتصادية، وتمت ثم تفككت العديد من التحالفات السياسية، وبرزت للوجود فئات صفوة جديدة مدعمة للطبقة الوسطى، وبخاصة الشريحة الطفيلية منها، التي ساندها ودعمها النظام القائم، الذي

استخدم القهر في تعامله مع الجماهير عموما، والفئات التي عارضته على وجه الخصوص(٣٨).

ولعل مرجع ذلك انحسار المد الثوري لنظام نميري ونزوعه إلى الحكم المطلق (الدكتاتوري) في مواجهة تيارات معارضة جديدة وقوية عزفت على أوتار الإقصاء والتهميش، سواء داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، كما في المركز والأقاليم، ولعل مما أشعره بخطورة ذلك، نزوع حزب الأمة والجبهة الإسلامية لاستقطاب- ولو بشكل جزئي- بعض من تلك المعارضة وتوجيهها نحو مواجهة النظام، كما هو الحال في إقليم دارفور وشرق السودان. ولتوضيح ذلك ينظر الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

المناصب الوزارية والإدارية العليا في السودان خلال الحقبة (١٩٦٩-١٩٨٥)(*)

اسم الإقليم	نصيب كل إقليم من المناصب	نسبة التمثيل
الشرقي	٤ مناصب	%٢،٥
الشمالي	٧٩ تسعة وسبعون منصباً	%٦٨،٧
الأوسط	١٩ تسعة عشر منصبا	%١٦،٥
الجنوبي	٩ تسعة منصب	%٧،٨
الغربي	٤ أربعة مناصب	%٣،٥
المجموع	١١٥ منصباً خلال الحقبة (١٩٦٩-١٩٨٥)	%١٠٠

(*) نقلا عن: نقلا عن: جماعة طلاب الحق والعدالة ،الكتاب الأسود، اختلال ميزان تقاسم السلطة والثروة في السودان، الخرطوم، ١٩٩٨، ص٥، وهو متاح في موقع كوكيستس على شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط التالي:

www.goocities.com/black Book

أن من أبرز محاولات الحكم العسكري الثاني في إطار محاولاته لإرخاء قبضة السلطة عن الأقاليم ومنحها نوعا من الاستقلالية الشكلية- في محاولة لاحتواء الأزمة السياسية الناشئة في البلاد، والتي بدأت طلائعها تتوضح آنذاك- تمثلت في صدور قانون الحكم الإقليمي (المحلي) عام ١٩٨٠، الذي تم بموجبه اعتبار المحافظات الشمالية القديمة **(كردفان ودارفور والجزيرة والشمالية والبحر الأحمر)** أقاليم بذاتها تدار بواسطة حاكم له وزراء، وكذلك تأسيس إدارات تقليمية ومؤسسات دولية متعددة على أساس لامركزية الحكم، منحت بموجبه الأقاليم الشمالية (الولايات) سلطات أوسع من تلك التي كانت تتمتع بها في الماضي، واستجاب القانون أيضا لمطلبين قُدما لمؤتمر عموم الأحزاب: الأول مطلب أبناء الجبال بأن يستقل إقليمهم عن إقليم كردفان، والثاني مطلب البجة باستقلال إقليمهم عن كسلا، وقادت الاستجابة للمطلبين السابقين إلى قيام محافظتي كسلا والبحر الأحمر[٣٩].

أحدث صدور وتطبيق قانون الحكم الإقليمي، العديد من المواقف المتناقضة بين التأييد والمعارضة، لعل من أبرزها الانتقادات التي صدرت من داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم آنذاك) ومن خارجه، باعتبار توقيت صدور القانون لم يكن مناسبا بسبب الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالسودان آنذاك، كما وجد هؤلاء أن تطبيق القانون سيكلف الدولة أموالا طائلة ويحتاج إلى أعداد كبيرة من الكوادر المدربة، فضلا عن الخشية من أن يكون تطبيق القانون فيه إضعاف لعوامل التوحد، مما قد ينعكس سلبا على مسيرة الوحدة الوطنية[٤٠].

وعلى عكس مما كان يرتجى، أدى تطبيق القانون إلى مزيد من تكريس المركزية في الأقاليم، بتركيز السلطات في يد الحكام الإقليميين الخاضعين لاعتبارات ومقاييس القرب أو البعد عن النظام في اختيارهم، حيث ينتخب أحدهم من قبل رئيس الجمهورية من بين ثلاث مرشحين يختارهم اجتماع مشترك لمجلس الشعب القومي والإقليمي وللاتحاد الاشتراكي (الحزب

الحاكم)، مما جعلهم تابعين لرئيس الحكومة بشكل مباشر ولم يكن لمجلس وزراء الأقاليم صلاحيات أو سلطات واسعة، وإنما كانوا أدوات تنفيذية بيد السلطة المركزية[٤١].

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في إفشال هذه التجربة، تأثرها الواضح بالصراعات القبلية التي أثرت على استقرار الأقاليم، لغلبة تأثيرات هذه الصراعات في إثارة النعرات القبلية والعنصرية بين أبناء الإقليم الواحد، وبالتالي أثرت سلبا على سير الحكم الإقليمي الذي يعاني بدوره من تضخم الأجهزة الإدارية وازدواجية العمل في تعريف شؤون الأقاليم بين المؤسسات المركزية للوصاية أو التدخل في سيادة منطقة الحكم الذاتي[٤٢].

وهو ما حدث فعلا في عام ١٩٨٣ عندما أقدمت على تقسيم ولايات الجنوب إلى ثلاث ولايات، ادعت الحكومة أن الهدف منها تخويل مزيد من السلطة اللامركزية وتوسيع نطاق المشاركة الإقليمية في الحكم الذاتي، واتهمت الحكومة في حينها بأن هدفها غير المعلن من ذلك، هو تمكين الحكومة المركزية من التحكم في الاتفاقيات الداخلية في مناطق الجنوب وقياداتها القبلية، وهو ما رفضته النخب المؤثرة في الجنوب، وكان أحد أهم الأسباب الأساسية في تفجر التمرد ضد السلطة هناك، فضلا عن تشريعه فوانيين الشريعة الإسلامية وتطبيقها دون الأخذ بالاعتبار الاختلافات الكبيرة في القيم والمعتقدات لدى جميع المجموعات السكانية، ولاسيما في الجنوب[٤٣].

ومع ذلك، قابلت قطاعات واسعة من سكان الأقاليم الأخرى، والتي تعتبر نفسها (مهمشة) إعلان قانون الحكم الإقليمي بترحاب شديد وحماسة، ولاسيما في أقاليم دارفور وكردفان والشرقي، وتجلى ذلك في شكل العون المعنوي والمادي الذي قدمته جماهير تلك الأقاليم، وكذلك في الإقبال الكثيف على انتخابات مجالس الشعب الإقليمية والذي فاق في بعض المناطق الإقبال على انتخاب مجلس (الشعب القومي)[٤٤]، وساد آنذاك

اعتقاد قوي لدى بعض أبناء هذه الأقاليم بأن القانون سيكون أحد ركائز الوحدة الوطنية والتنمية والإقليمية، وأتاح تطبيق القانون أيضا، الفرصة لدى أبناء هذه الأقاليم للتعرف على مشاكلهم، وهيأ الفرصة لظهور قيادات جديدة في كافة المجالات. ولعل من فوائد تطبيق القانون انتفاء النظرة التي كانت سائدة آنذاك، والتي مؤداها إن هناك سيطرة من فولاذ على الأقاليم من قبل الخرطوم[٤٥].

في عهد الحكم المدني الثالث (١٩٨٥-١٩٨٩)[٤٦]، ظل التناقض في الطرح بين الدعوة إلى المركزية واللامركزية في حكم السودان مسيطرا على النخبة الحاكمة والمعارضة لها، على الرغم من وجود بعض المحاولات التي قادها الأكاديميون ورجال الأحزاب والسلطة لتقديم رؤى مختلفة تؤكد في مجملها على أهمية طرح اللامركزية في الحكم على أساس ديمقراطي من أجل تحقيق استقرار وتطور ورفاه السودان، ألان واقع الحال يؤشر فشل المجلس العسكري الحاكم والحكومة الانتقالية، وأظهرت تناقضات هذه الحقبة المشير سوار الذهب قائد المجلس العسكري بمظهر الزاهد في كل شيء، بينما كان رئيس وزراء الحكومة الانتقالية المشكلة من حملت الشهادات (التكنوقراط) عاجزا عن فعل شيء، يقابله تطلع شعبي عارم لتحقيق شعارات الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس نميري[٤٧].

ولتحقيق ذلك، عقدت العديد من الندوات واللقاءات من قبل الحكومة، شارك فيها أساتذة مختصون من جامعات السودان المختلفة، ولعل من أهم هذه الندوات تلك التي عقدت في جامعة الخرطوم في المدة من ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تحت شعار (**اللامركزية من أجل الديمقراطية**)، بهدف دراسة وتحليل التجربة السابقة للحكم اللا مركزي في السودان ورسم صورة لمستقبل وأفاق تطور هذه التجربة من الحكم، تمخض عن الندوة توصيات عديدة، كان من أهمها التأكيد على الحكم اللا مركزي كوسيلة فعالة للحكم والإدارة والتنمية في السودان، وجرى فيها التأكيد على مبدأ اقتسام السلطة

بين مستويات الحكم المختلفة، ويتطلب ذلك توفر قدر من الثقة المتبادلة بين الحكومة والأحزاب الوطنية والجماعات والأحزاب الإقليمية مع تحديد معايير عادلة وعملية لاقتسام الموارد تراعى فيها العدالة الاجتماعية ودرجة التخلف في الأقاليم(٤٨).

عد التوصل لحل عادل ونهائي لمشكلة الجنوب، الهدف الأساسي لعقد مثل تلك الندوات إبان الحكم المدني الثالث، وعلى الرغم من ذلك، فقد لاقت اهتمام واستجابة من أبناء الأقاليم الأخرى في السودان، لما كانت تعانيه من إهمال وتخلف وتسلط فئات مقربة من السلطة والقبائل الموالية لها على حساب غالبية أبناء الأقاليم السودانية الأخرى، فضلا عن ظاهرة التفاوت في النمو الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة في السنوات الأخيرة بسبب استمرار الحكومة المركزية والقطاع الخاص في تركيز استثماراتهما في المناطق التي يطلق عليها في السودان (بالقطاع الحديث)، وبخاصة في منطقة الخرطوم والإقليمين الأوسط والشرقي، وتجاهل إلى حد ما للمناطق التي يطلق عليها (بالقطاع التقليدي)، ولاسيما في الجنوب وكردفان ودارفور، وهذا الواقع هو الذي يشكل الأساس الاقتصادي لاستمرار الحرب الأهلية في الجنوب، ومن ثم انتقالها إلى بعض الأقاليم الأخرى لاحقا ومنها إقليم دارفور(٤٩).

إن هذه الندوات– وكما هو ملاحظ– لم تلق الاستجابة المثلى والفعالة من قبل القائمين على السلطة لأسباب عديدة لعل أهما: عدم وجود رغبة حقيقة لتطبيق اللامركزية لدى الحكومات السودانية المتعاقبة من جهة، فضلا عن انشغالها في صراعاتها الداخلية على السلطة من جهة أخرى، والتي أخذت حيزا كبيرا في وسائل الإعلام السودانية وغيرها، ولاسيما وأن الأصوات أخذت تتعالى من داخل النخبة السودانية المتسلطة، فضلا عن انتقال الصراع إلى داخل التنظيمات النقابية التي وقعت في إشكالية المنافسة داخل المجالس النقابية وخصوماتها الحادة، وما يشوبها من عنف أدبي، أو مادي يستبطن إقصاء الأخر واستئصاله، لا التداول السلمي على مقاعد

نقابية مؤسسة على روح المساهمة والديمقراطية[٥٠]، ولعل تصريح الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية، لإحدى الصحف السودانية– في محاولة للتعبير عن تَبَرُمِهِ من صراع الأحزاب وسياسة الإقصاء المتبعة داخل الحلقة الضيقة للنخبة السودانية– قائلاً: "**قيادة البلاد اليوم أصبحت وراثية، وديمقراطيتها أصبحت شكلا زائفا، وانتفت المساواة، حيث قامت بالمجتمع طبقات السادة والعبيد**"، خير شاهد على ذلك، إلى جانب الضغوطات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي أثارها استمرار تمرد الجنوب وما رافقه من تحديات خارجية[٥١].

مجمل هذه الأسباب وغيرها، أعاقت تطبيق اللامركزية بشتى أشكالها في السودان خلال تلك الحقبة، ومع ذلك فإن ثمة تطورات طرأت خلال تلك الحقبة على سنوات التمثيل في المناصب الدستورية بين الأقاليم المختلفة مع احتفاظ إقليم الشمال بتفوقه النسبي، وغدت حكومة الصادق المهدي– التي تولت السلطة خلالها– قد قاربت الكمال في تحقيق نوع من المشاركة الكاملة في الحكم والتمثيل الشامل لجميع أقاليم السودان في حكومته، وإن لم يكن التمثيل بها يتناسب مع نسب الكثافة السكانية لتلك الأقاليم، تولى على أثرها الصادق المهدي زعيم حزب الأمة رئاسة الحكومة، وتولى عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي رئاسة الدولة، وأقصي الشيوعيون وكل قوى اليسار عن السلطة، وكذلك الجبهة الإسلامية التي كان لها حضورها المتميز في البرلمان السوداني، وغدت الإشكالية، صراع الأحزاب التقليدية وقواعدها من عامة الفلاحين وعامة الناس، وقوى اليسار بكافة أطيافه وقواعده من المثقفين والعمال والطلبة، فيما عرف بالمعارضة اليسارية التي تسعى للإطاحة بالنظام، والى جانب هؤلاء كانت الجبهة الإسلامية بكل ثقلها وكوادرها وقواعدها داخل وخارج المدن، فيما عرف بالمعارضة الإسلامية، التي اتخذ قادتها قرار الأخذ بزمام المبادرة والعمل على تغير

النظام بانقلاب عسكري أعدته وتولت قيادته ونفذته في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩[٥٢]، ولعل الجدول رقم (٤) يوضح ذلك.

جدول رقم (٤)

المناصب الوزارية والإدارية العليا خلال حقبة الحكم المدني الثالث (١٩٨٥-١٩٨٩)(*)

اسم الإقليم	نصيب كل إقليم من المناصب	نسبة التمثيل
الشرقي	٠٣ مناصب	%٢،٦
الشمالي	٥٥ خمسة وخمسون منصباً	%٤٧،٤
الأوسط	١٧ سبعة عشر منصبا	%١٤،٧
الجنوبي	١٥ خمسة عشر منصبا	%١٢،٩
الغربي	٢٦ ستة وعشرون منصبا	%٢٢،٤
المجموع	١١٦ منصباً خلال الحقبة (١٩٨٥-١٩٨٩)	%١٠٠

(*) نقلا عن: نقلا عن :جماعة طلاب الحق والعدالة، الكتاب الأسود، اختلال ميزان تقاسم السلطة والثروة في السودان، الخرطوم، ١٩٩٨، ص ٤، وهو متاح في موقع كوكيستس على شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط التالي:
www.goocities.com/black Book

من الجدول السابق يتضح بأن الاهتمام بالمهمشين عقب انتفاضة عام ١٩٨٥، لم ينعكس حتى على المستوى المظهري الرمزي، وكشف قدرا من الحساسية السياسية تجاههم، ولاسيما وأن ثلثي أعضاء مجلس الوزراء ينحدرون من إقليم واحد في السودان، ولم يتم اختيارهم على أساس انتماءاتهم المهنية الوطنية، وإنما بحكم انتسابهم لإقليم معين، ولم يكن فيها لأبناء المهمشين مكان في تلك السلطة، مع إن ميثاق الانتفاضة، أكد على : العودة لدستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ والمعدل عام ١٩٦٤ مع مراعاة الالتزام بالأهداف الواردة في الميثاق، ومراعاة تمثيل القوى الحديثة في المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية، وكفالة كرامة

وحريات المواطنين الأساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل والحريات الأخرى كافة الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. والسعي **لحل قضية الجنوب في إطار حكم ذاتي إقليمي يقوم على أسس ديمقراطية**. والعمل على تحقيق التحرر من التبعية للامبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية اجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الجاد والحاسم للأزمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية، ولعل من أهم ما أكد عليه أيضا، **مبدأ الحكم اللا مركزي وتقويمه على أسس ديمقراطية**[٥٣].

ومع ذلك فإن واقع الحال يؤشر تزايد الأوضاع الداخلية تعقيدا في ظل تصاعد قوة التمرد الجنوبي، وظهور قاعدة له في شمال السودان، وتجاوبت معه العناصر اليسارية، مع توسع واضح في توجهات الأطراف المهمشة بشكل أشد قوة وأوسع انتشارا، ممزوجا بخطاب سياسي متطرف تجاوز في أحيان كثيرة ما إلفه السودان حتى من الحركة الشعبية، وانفتحت جبهات جديدة في جبال النوبة وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وطرحت لأول مرة فكرة الدفاع الشعبي بتسليح قبائل التخوم مع الجنوب من عدوان الحركة الشعبية، فشكل كل ذلك انعطافة خطيرة في مسيرة الصراع بين الهامش والمركز، تركت أثارها السلبية، بل الخطيرة على السودان[٥٤].

ثالثاً– حكومة الإنقاذ بين تبني الفدرالية واستمرار الصراع

بوصول حكومة الإنقاذ الوطني إلى السلطة في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، ظن الكثير من أبناء السودان أن عهدا جديدا قد بدأ في ظل الحكم العسكري الثالث، ولاسيما أن القائمين عليه أكدوا أنهم جاءوا لإنقاذ البلاد من التخبط السياسي للأحزاب والتدهور الاقتصادي والتنموي، والانهيار العسكري في مواجهة قوى تمرد الجنوب[٥٥]. إلا أن هذه الآمال بدأت تتلاشى– وكما

يبدو – بعد أن لاح لدى السودانيين أن التغيير يسير متباطئا بعض الشيء، وغدت مقولة: "**أن طريقة وصول أية مجموعة سياسية إلى السلطة تحدد طريقة ممارستها للسلطة**" هي السائدة في السودان آنذاك(٥٦). وذلك لانتهاج حكومة الإنقاذ منهجا **(ثوريا)** أقصت بموجبه كل خصومها ومن تتخوف منه، وعملت على إحلال مناصريها في جل الوظائف المدنية والعسكرية، وظهرت فيها مراكز للقوى تمتلك نفوذا وسلطة أكبر من غيرها وغدت قادرة على إيجاد طرقها الخاصة لأخذ الأموال اللازمة للموازنات الضرورية للعمل، فأقلق ذلك الكثير من القوى الداخلية والإقليمية والعالمية، ولاسيما بعد سعي حكومة الإنقاذ إلى عالمية دعوتها واتجاهها، بتبنيها نظام المؤتمرات الإسلامية الشعبية والتبشير بولادة نظام إسلامي جديد في الدول العربية وأفريقيا(٥٧).

قدر تعلق الأمر بالشؤون الداخلية السودانية، أقدمت حكومة الإنقاذ وحزب المؤتمر على عمل كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار في المناطق التي يسيطر عليها خصومه الأحزاب التقليدية، ولاسيما حزب الأمة، كما حاولوا إحداث تغيرات ديمغرافية حيثما يتيسر، دون الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الشعب واحتياجاته الحقيقية، فأحدث ذلك معارضة لهذا المنهج من أطراف عديدة في مقدمتها أحزاب سلطة الحكم المدني الثالث (١٩٨٥-١٩٨٩) المنحلة، التي لم تكتف حكومة الإنقاذ بإزاحتها عن السلطة، بل أقدمت على حلها(٥٨). وعملت أيضا على استيعاب قطعات واسعة من الشعب في حزب واحد هو حزب المؤتمر الوطني كتنظيم سياسي واحد في السودان، فأدى ذلك إلى تألب قوى المعارضة ضدها، فضلا عن ظهور قوى سياسية وعسكري أخرى متمردة على الحكومة في شرق وغرب ووسط السودان، لعل أولها حركة المهندس داؤد يحيى بولاد عام ١٩٩١ في إقليم دارفور، إن أهم ما يميزها ،اعتراضها على سوء المعاملة والتهميش والمطالبة باللامركزية وتقاسم الثروة والسلطة، صحبها إنشاء أول مخيمات تدريب القوات

المعارضة في مناطق عديدة منها: قوات التدريب الشعبي المعارضة في جنوب كردفان(٥٩).

اتخذت هذه الجماعات من أخطاء النظام حافزا لحمل السلاح والخروج على السلطة، ولعل من أخطرها تصريحات الرئيس محمد عمر البشير، الذي كرر هو وكبار أركان حكومته عبارته الشهيرة في مواجهة تمرد الجنوب، والتي قال فيها: "**إن على من ينازعنا السلطة أن يحمل السلاح ويواجهنا** " ، **وأننا** " **لا نتفاوض إلا مع القوى التي تحمل السلاح**"، فأدى ذلك إلى توجه كل قوى المعارضة والاحتجاج إلى حمل السلاح لإسماع صوتها ولإرغام السلطة السودانية للتفاوض معها للقبول بمطالبها، مما أدى إلى أتساع ساحة الاقتتال لتشمل أجزاء واسعة من السودان، بعد أن تجلت في ردة الفعل لدى الحزب الحاكم والسلطة على تحالف الهامش – السالف الذك– روح العنصرية المضادة المشوبة بالاستعلاء وإرادة الهيمنة(٦٠).

على الرغم من تمكن حكومة الإنقاذ من احتواء التمرد وإلقاء القبض على داؤد يحيى بولاد، ومن ثم محاكمته وإعدامه، إلا أن أبرز ما أشرته هذه الحركة تفاعل قوى التمرد والمعارضة الداخلية والخارجية معها، وغدت **(الموروث الثوري)** لأغلب هذه القوى التي ظهرت لاحقا في دارفور. كما أنها أشرت أيضا، وجود محاولات للتنسيق والتعاون فيما بين هذه القوى ضد سلطة الإنقاذ(٦١). ولعل في التعاون والإسناد، والذي زادت واتسعت وتيرته والمقدم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان (الفصيل المتمرد والأبرز الجنوبي السوداني) لكل القوى المتمردة ذات الصبغة العرقية في أقاليم السودان المختلفة، كأبناء البجة وأبناء دارفور وكردفان وغيرهم، خير مثال على ذلك، فضلا عن محاولات الأحزاب التقليدية كحزب الأمة– بانشقاقاته المختلفة– الاتصال ببعض هذه القوى وتقديم الدعم لها(٦٢).

الملفت للنظر، اتفاق رؤى بعض قوى المعارضة والتمرد مع رؤى حكومة الإنقاذ، عندما طرأت تغييرات أساسية على سياستها الداخلية والخارجية في

النصف الثاني لتسعينيات القرن الماضي، ولاسيما بعد إقدام الرئيس محمد عمر البشير على إقصاء الدكتور حسن الترابي حليفه وشريكه في الانقلاب(٦٣)، وكانت هذه الرؤى قد اتفقت حول خيار الفدرالية كأسلوب مناسب للحكم في بلد واسع الأرجاء مترامي الأطراف متعدد الأعراق والديانات كالسودان. وهو ما أقره المرسوم الدستوري الثالث عشر الصادر في أواخر عام ١٩٩٨، بأن السودان :" **جمهورية اتحادية تحكم في سلطتها الأعلى على أساس النظام الاتحادي (الفدرالي).. مركزا قويا وأطر ولائية تدار في قاعدتها بالحكم المحلي وفق القانون، توكيدا للعدالة في اقتسام السلطة والثروة** "(٦٤). إن تبني الفدرالية من قبل حكومة الإنقاذ، قرب– وكما يبدو– بينها وبين بعض قوى التمرد الجنوبية، والذي ترجم عمليا في سلسلة طويلة ومعقدة من اللقاءات والاتفاقات،ابتداء من مفاوضات مشاكوس (تموز/ يوليو ٢٠٠٢) واتفاقية نيفاشا (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ونيروبي (حزيران/يونيو ٢٠٠٤)، وانتهاء باتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥(٦٥).

توضحت من خلال مواد وفقرات هذه المفاوضات والاتفاقيات السالفة الذكر، الكثير من القضايا الرئيسة، كالفترة الانتقالية، ونقل السلطة ومسالة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن الواضح أن الحكومة السودانية قبلت بكثير من هذه الأمور التي كانت ترفضها سابقا، الأمر المهم من كل ذلك، إن اتفاقية السلام الشامل جاءت بنمط حكم فدرالي جديد أعتمد في الدستور الانتقالي، ومما جاء في الاتفاقية حول هيكلية الحكم: "**إن الطرفين الموقعين على الاتفاقية يعربان عن قناعتهما بأن اللامركزية وتفويض السلطة على كافة مستويات الحكم، من المبادئ الأساسية للإدارة الفعالة والمنصفة لحكم البلاد**" (٦٦). فيما يتعلق بمعالجة مشكلة الجنوب، فقد أشارت الاتفاقية إلى قيام: "**حكم لا مركزي(فدرالي) تخول له سلطة حقيقية، يضع في الاعتبار مستويات الحكم (القومي) وجنوب السودان** "، كما حددت الاتفاقية اختصاصات لكل من الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان، والحكم

ألولائي لباقي ولايات السودان، وكذلك الحكم المحلي الذي يكون في أنحاء السودان كافة[٦٧].

إن من أهم المآخذ على الاتفاقية والدستور تأكيدهما على إضعاف– والى حد كبير– سلطات المركز، بل الأخطر من ذلك تعريض السودان لخطر التقسيم، والذي تحقق فعلا في تموز/يوليو ٢٠١١، لأن الاتفاقية أكدت على ضرورة إجراء استفتاء شعبي بعد ست سنوات، لتحديد مستقبل جنوب السودان[٦٨]. كما يتبين لنا من خلال الاتفاقية أيضا، أننا أمام هيكلية دولة، لعل أقل ما يمكن أن يقال عنها: أنها غير متوازنة، فلا توجد حكومة إقليمية لشمال السودان في المستوى الإقليمي في مواجهة حكومة إقليم الجنوب. وتحجب حكومة إقليم الجنوب كذلك الحكومة الفدرالية من التعامل المباشر مع المستوى الولائي، في حين تتعامل هذه الحكومة مباشرة ووفق الاتفاقية والدستور مع الولايات الشمالية في المستوى ألولائي من مستويات الحكم، فعد ذلك وضعا مختلا دستوريا وقانونيا[٦٩].

في الواقع، تعتبر مشكلة احتكار السلطة والثروة، القضية المحورية والمركزية لأبناء الأقاليم السودانية التي تعتبر نفسها مهمشة عموما، وأبناء إقليم دارفور على وجه الخصوص، بل هي التي أدت إلى اندلاع التمرد في شباط/ فبراير ٢٠٠٣. فبعد إخماد الحكومة لحركة بولاد ظهرت في إقليم دارفور حركات معارضة للسلطة طالبت بالحكم اللامركزية (الفدرالي) وتقاسم السلطة والثروة، لعل من أهمها حركة أطلقت على نفسها **(جماعة طلاب الحق والعدالة)** والتي ظهرت في إقليم دارفور في عام ١٩٩٨ بشكل سري[٧٠]، وكان من أهم وأبرز أعمالها إصدارها وثيقة سياسية مهمة جدا أطلق عليها **(الكتاب الأسود ...اختلال ميزان تقسيم السلطة والثورة في السودان، الجزء الأول)**، رسم على غلافه الأول صورة لميزان العدالة واضح الاختلال، حيث الكفة التي كتب عليها (٧،٥٠٠) مليون ترجح الكفة التي كتب عليها (٢٥) مليونا، في إشارة واضحة للدلالة على أن الأقلية تحكم

الأكثرية، ومما جاء في مقدمته: "**أن هذا السفر يعد وثيقة عن إدارة الأنظمة السياسية في تاريخ السودان الحديث .. يعكس [بشاعة الظلم] الذي مارسته** "[٧١].

بعد اندلاع التمرد في اقليم دارفور في شباط /فبراير ٢٠٠٣، وجدت القوى الرئيسة فيه، ومنها حركة تحرير السودان [٧٢]، ضرورة الاتفاق حول مسالة المشاركة في السلطة بشكل يشارك فيه أبناء دارفور في الحكم المركزي، وكذلك إنفراد أبناء دارفور بتسيير أمور الحكم في دارفور من خلال حكم لامركزي حقيقي، وترى هذه الحركة أن هذا الحكم لا يتأتى بتقسيم البلاد الى (٢٦) ولاية، يقوم في كل ولاية وال يقف الى جانبه أمين عام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم يرأس شعبته الولائية وما انبثق عنها من نظم أدنى[٧٣]، وطالبت كذلك بضرورة وضع كافة **(العرقيات)** ذات الثقافة والمنشأ والعادات الواحدة- بقدر الإمكان – في اقليم بعينه بغية الحصول على الانسجام[٧٤].

وكأنها بدعواها تلك تسعى إلى إعادة توزيع سكان السودان على أساس عرقي في أقاليمه المختلفة بغية تحقيق أهداف سياسية، دون أن يكون لها أية مسؤولية تاريخية تجاه وحدة واستقرار السودان، إذ أن أية محاولة لتجميع عناصر السكان على أساس عرقي تأتي في إطار محاولة إقامة كانتونات صغيرة تحت مسميات مختلفة على أساس عرقي تمهيدا لتمزيق نسيج السودان السكاني، الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على استقرار ووحدة السودان.

والجدير بالذكر معارضة قوى التمرد الدارفورية وانتقادها الشديد في طروحاتها وبرامجها السياسية- على الرغم من دعواتها للامركزية وتقاسم السلطة- طروحات حكومة الإنقاذ واتفاقاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، واعتبرتها اتفاقات وطروحات تحرم الأقاليم السودانية الأخرى من حق اقتسام السلطة والثروة، كما أنهم يجدون في هذه الاتفاقات مزيدا من

تمكين السلطة بيد **(الأقلية العربية)**، التي تحكم السودان وفق وجهة نظرهم[٧٥]. وهو ما دفع بعض هذه القوى لإصدار الجزء الثاني من (الكتاب الأسود) السالف الذكر، تعرضوا فيه بالتفصيل لسلبيات إدارة حكومة الإنقاذ، واختلال توزيع السلطة والثروة في عهدها[٧٦]. وتوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

المناصب الوزارية والإدارية العليا في الحكومة السودانية الاتحادية بعد عقد اتفاقية السلام بين الحكومة ومتمردي الجنوب في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ (*)

اسم الإقليم	نصيب كل إقليم من المناصب	نسبة التمثيل
الشرقي	١ منصب واحد	%٣،٣
الشمالي	١٥ خمسة عشر منصباً	%٦٠،١
الأوسط	٣ ثلاثة مناصب	%٦،٦
الجنوبي	٥ خمسة مناصب	%١٣،٦
الغربي	٥ خمسة مناصب	%١٦،٧
المجموع	٣٩ منصباً بعد اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥	%١٠٠

(*) نقلا عن: موقع انبانانتس ديكيومنت في شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط التالي:

www.unbenan ntes dekument .htm

من خلال الجدول السابق، نفهم النقد القاسي الذي وجه للاتفاقية ونتائجها من جانب السياسي الجنوبي المحنك بونا مالوال عندما كتب يقول: **"حَرُصَ الطرفان على أن تكون اتفاقية السلام آلية لاقتسام السلطة بينهما أكثر منها آلية لحل النزاعات وحسم المشكلات كما توقعتها أغلبية السودانيين"**، وخصص بروتوكول اقتسام السلطة على المستوى القومي قبل الانتخابات البرلمانية النسب التالية: الحركة الشعبية (٢٨%) المؤتمر الوطني (٥٢%)، والقوى السياسية الشمالية (١٤%) والقوى السياسية الجنوبية (٦%). في حين خصص للحركة الشعبية، على مستوى برلمان الجنوب(٧٠%)،

والمؤتمر الوطني(١٠%)، ولبقية القوى السياسية الجنوبية الأخرى (١٠%)، ومن المفهوم أن النسبة التي حُددت للمؤتمر الوطني في الجنوب سيذهب جلها للجنوبيين المنضوين تحت لواء ذلك التنظيم(٧٧).

تحددت وجهة نظر القوتين أو الطرفين الرئيسين، في أن يحقق الاتفاق السابق هدفه في: " **تحقيق السلام والتقدم والارتقاء في الأقاليم، واقتسام السلطة على أسس جغرافية، فيه تحقيق للأمن العام للدولة وتمتينا للوحدة**"، وكان من رأيهم أيضا، أن يسود السودان نظام يسمح بتقسيم السلطة "**بين مستويات مختلفة بحيث تسود الحكومة (الفدرالية) في الأمور السيادية، في حين تسود حكومات الولايات في الأمور الأخرى، فلابد من وجود مواد في الدستور والاتفاقية تحدد أكثر من مستوى للحكومة داخل حدود الدولة على أن تعمل هذه المستويات بالتنسيق الكامل فيما بينها**"(٧٨).

على أساس المنطلقات السابقة، دخلت الحكومة السودانية في إطار معالجتها لأزمة دارفور في حوارات ولقاءت واجتماعات عديدة، كان أخرها (جولات أبوجا) العديدة والتي تمخض عنها إعلان اتفاقية ابوجا للسلام في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، والتي وافقت عليها الحكومة السودانية رضوخا للضغوط الإقليمية والدولية. في حين لم يوافق عليها إلا فصيل متمرد واحد هو (حركة تحرير السودان) جناح مني اركو مناوي، والذي تبوأ بموجبها منصب (كبير مساعدي رئيس الجمهورية)، وهو منصب يعد من المناصب السيادية المهمة بعد رئاسة الجمهورية ونائبيه(٧٩). في حين رفضت فصائل دارفورية أخرى ذلك- ومنها حركة العدل والمساواة- ، وطالبوا بمزيد من المكاسب السياسية حول توزيع السلطة وتقاسم الثروة (٨٠). وظهرت في الوقت ذاته أطراف أخرى تنادي بدعوات مشابه في إقليم كردفان وفي شرق السودان، للمطالبة باقتسام السلطة والثروة وتجاهل وتهميش الحكومة المركزية لحقوقهم في السودان(٨١).

فأضحى حل الأزمة السياسية في السودان من خلال تبني الفدرالية بشكل- وكما يبدو- خطرا حقيقيا على استقرار واستمرار السودان كدولة موحدة مستقبلا، وهو ما تحقق فعلا بعد إعلان انفصال جنوب السودان.

الخاتمة

مما تقدم، يتبين مدى خطورة الدعوات السابقة على مستقبل السودان كدولة واحدة موحدة، إذا ما استمرت قواه الداخلية في اتخاذ خيار حمل السلاح ضد الدولة تحت أية مطالب، كما تبين لنا أن بإمكان أي مكون عرقي في السودان التمرد وحمل السلاح ضد السلطة المركزية بدعوى التهميش والمطالبة بتقاسم السلطة والثروة، حتى بات السودان مهددا بمطالبة كل مكون عرقي أو قبلي بممثل له في المناصب السيادية أو الإدارية، وهو ما طالب به أبناء شرق السودان وأبناء البجة وأبناء دارفور، مستغلين أخطاء متراكمة وتصريحات لمسئولين غير مسئولة أو متوازنة، كما حو الحال مع تصريح كبار مسئولي حكومة الإنقاذ حول عدم تفاوضهم إلا مع الجماعات المسلحة أو المتمردة، فكان ذلك مبررا لعدد من الحركات الاحتجاجية في السودان لكي تتحول إلى حركات مسلحة.

وعليه فان جدلّية الهامش والمركز توضحت كمعضل سياسي تاريخي واجهت السودان في تاريخه المعاصر منذ استقلاله، وغدت إشكالية تاريخية حاولت الحكومات السودانية المتعاقبة (العسكرية منها والمدنية)، معالجتها وفق رؤى ومواقف مختلفة، كان محورها الأساسي: الحكم الفدرالي أو اللا مركزي وحتى الحكم الذاتي، وبلغت في أحيان معينة إلى حد المطالبة بالانفصال، وهو ما توضح بشكل واضح في اتفاقية السلام المعقودة مع فصائل التمرد الجنوبية عام ٢٠٠٥، التي أقرت الاستفتاء الشعبي حول مستقبل الجنوب بين الوحدة والانفصال عن السودان بعد فترة انتقالية أمدها(٦) سنوات، مع أن الاتفاقية والدستور أكدا الحكم الفدرالي وتقاسم

السلطة والثروة، ومع ذلك تحقق انفصال الجنوب بعد الاستفتاء الشعبي الذي أجري في مطلع العام ٢٠١١.

ولابد للسلطة في السودان أن تراعي ظروف أمنها الوطني، والمتمثل في ضمان وحدة أراضيها وأمن شعبها وسلامة مؤسساتها السياسية والاجتماعية ووجهة البلاد الثقافية، والحفاظ على موارد البلاد الطبيعية محفوفة بوحدة وطنية شعبية ،لأن إعطاء المزيد من السلطات للولايات لدرجة تجعلها شبه مستقلة عن المركز في الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي يعيشها السودان لا تخدم الإغراض الايجابية للأمن الوطني السوداني.

ومن جانب أخر فشل الحكم اللا مركزي(الفدرالي) الذي طبق في السودان في أن يكون ذا ملامح خاصة تتناسب مع واقعه بكل تفاصيله الثقافية والاجتماعية، وأن يكون محاولة جادة وعملية لتنمية النجاحات وتفادي الإخفاقات في التنمية والتوزيع العادل للثروة والسلطة والمشاركة الشعبية في مؤسسات الحكم اللا مركزي، ولاسيما أن النظام الفدرالي يعني في المقام الأول حل مشكلة المشاركة في السلطة واقتسام الدخل الوطني، والتعبير عن التنوع الثقافي والهوية، وعلاقة الدين بالدولة.

Margin and center
Dialectic of conflict and peace in Sudan

By Ass. Prof. Dr. Thaker Mohiuddin Abdullah Al Iraqi
Dept. Of History-College of Arts \ University of Mosul

Abstract

Exhausted duality's contradictory Sudan and its people, and become elites powerless in the face of these controversial: democracy, dictatorship, war and peace, unity and separation, margin and center, the dialectical historical evolved with the advent of his own contemporary, which is characterized by dimension centers provinces known as the

(margin) for capital, which is the (center) President of the polarization of political and government.

perhaps the first expression of the nature of this relationship contrasting volatile unstable, the armed insurgency in the province of the south in1955, then spread later rebellions to other regions like: Alpajh, Nubia and the Eastern Sudan and Darfur, and was one of the most prominent causes, conflict regions around the power (the margin and the center), which is trying this research declare it by tracking the historical dimension of the relationship dialectic which dominated the relationship between the authority of the government and the regions, and the pursuit of the rebels in some of these regions to obtain new types of relationship between their territories Center, in which different views on the identification of its borders and frameworks in Sudan.

هوامش ومصادر البحث

(١) يعالج الباحثون حالة يطلقون عليها'' الهامشية **(Marginality)** ''وهي دوماً مرتبطة بالسيطرة : سيطرة مركز على أطراف، أو جماعة مهيمنة على جماعات مستضعفة . وعلى الصعيد الاقتصادي يُعَبر التهميش عن نماذج للإقصاء أو الحرمان **(Patterns Of Exclusion)** من الرخاء النسبي في المجتمع أو الوطن المُعين . تعبير المناطق المهمشة وَصفٌ علميٌ محايد لظاهرة سياسية/اجتماعية/ اقتصادية دون أن يكون له أي بُعدٍ عرقي أو ديني، فالوصف أُطلق على مناطق في السودان ظلت تعاني، أكثر من غيرها، من سلبيات الإدارة والسلطة وآثار التنمية غير المتكافئة . منصور خالد :"المناطق المُهمشة : خيار بين الحيف والسيف" ،نقلا عن موقع البيت الآني على الرابط الأتي:

http://sudanesehome.com/forum/forumdisplay.php?f=2. ؛وتبلغ مساحة السودان قبل انفصال جنوبه (٩٦٧،٦٩٤) ميلا مربعا ،أو ما يقارب (٢،٥٠٥،٨٠٢) كيلو متر مربع، وتبلغ مساحته بعد الانفصال (١)مليون و(٨٨٢) ألف كيلو متر مربع .كمال دسوقي :

دراسات في المجتمع السوداني، الخرطوم ،١٩٧٥، ص ص ٣٩- ٤٥؛ دار الحياة في شبكة المعلوماتية على الرابط الأتي:

http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/285006

(٢) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ص ٩٣-٩٤؛ عبدالله على حامد العبادي، أنماط ونماذج المدن الكبرى في السودان،القاهرة، ١٩٧٥،ص ص ٩- ٣٧ .

(٣) عزيز محمد حبيب، السودان دراسات طبيعية واقتصادية ،ج ١،القهرة ، ١٩٧٢،ص ص٧- ١٠؛ محمد العوض جلال الدين، بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث، الخرطوم، د.ت، ص ص ٦٠- ٦٦ .

(٤) عبدالوهاب الأفندي، السودان ..إلى أين؟، في علي محافظة (وآخرون)،العرب وجوارهم إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦،ص ص ١٤٠- ١٤٢؛ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت ١٩٨٨،ص ص ٤٥-٥٥ .

(٥) محمد عمر بشير ،التنوع والإقليمية والوحدة القومية، ترجمة سلوى مكاوي ،المركز ألطباعي، د.م، د.ت، ص ص ٢٢-٣٤ .

(٦) للتفاصيل ينظر :منهاج ومبادئ الحركة الشعبية لتحرير السودان في موقعها الالكتروني في شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط الآتي:

www.splm-ns.org

(٧) للتفاصيل عن صراع النخب السودانية ينظر: منصور خالد: النخب السودانية وإدمان الفشل، جزاين، القاهرة، ١٩٩٣، صفحات متعددة.

(٨) للتفاصيل عن هذه الحركات ينظر: مواقع هذه الحركات في شبكة المعلوماتية (الانترنت) ،حركة العدل والمساواة على الرابط التالي :www sudanjem.com، وحركة جيش تحرير السودان، على الرابط الآتي: www.sudanslm/A.com

(٩) حول هذه التدخلات والامتدادات ينظر: بشير،المصدر السابق،ص ص ٢٢– ٣٤؛ ضياء الدين بلال، "دارفور والصعود للجيل..."، صحيفة الرأي العام، الخرطوم، النسخة الالكترونية على الرابط الأتي: www.rayaam.net

(١٠) جعفر محمد علي بخيت: الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩- ١٩٣٩، ترجمة هنري رياض (وآخرون)، ط٢، الخرطوم ،١٩٨٧، ص ص ٢٠ وما بعدها ؛ ابيل اير ،جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، لندن ،٢٠٠١،ص ١٠ وما بعدها.

(١١) لمزيد من التفاصيل ينظر: السني بانقا، أضواء على النظام القبلي والإدارة في السودان، المطبعة الحكومية، الخرطوم، د.ت ،ص ص ٢٥- ٥٠؛ نقلا عن : منصور خالد،" اتفاقيات السلام ... البدايات والمآلات (٤)"، نقلا عن موقع البيت السوداني على الرابط الآتي:
http://sudanesehome.com/forum/forumdisplay.php?f=2

(12) قسم السودان بموجبه إلى (١٧) حكومة محلية في المدن و (٣٩) حكومة محلية في المناطق الريفية تقوم بإدارتها حكومة مركزية. ينظر:عبد الغفور محمد احمد، السودان بين العروبة والإفريقية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ط٢، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص٢٤-٢٧ ؛ بخيت ،المصدر السابق ، ص ص ٣٤ وما بعدها.

(13) عبد الملك عودة، العرب وإفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ص ٦٥- ٧٠ ؛ حيدر إبراهيم علي، " السودان والوحدة العربية: خصوصية الدور والانتماء "، مجلة المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٤، آب ١٩٨٣، ص ص ٧٠- ٨٧ .

(14) جون قاي نوت يوه ،جنوب السودان، آفاق وتحديات ،الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٠، ص ص ٤٥- ٦٣ ؛ منصور خالد، المناطق لمهمشة، المصدر السابق.

(١٥) كما هو الحال مع الحكم العسكري الأول (١٩٥٨-١٩٦٤)، والتي نعني فيها حقبة حكم انقلاب الفريق إبراهيم عبود في السودان والممتدة بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٤؛ للتفاصيل عن **الانقلاب** ينظر: ذاكر محي الدين عبد الله ،الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨- ١٩٧١، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ص٧٨- ١٠٨ ؛ أحمد الأمين البشير، " العلاقة بين السياسة والدين في السودان"، مجلة المستقبل العربي ، القاهرة، السنة ٨، العدد ٥٧، تموز ١٩٨٥، ص ص ١٠٤- ١٢٦ .

(١٦) تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٣ في جنوب السودان من قبل بعض النخب فيه بزعامة الاب سترنينو لاهور وكان له دور واضح كممثل عن نخبة جنوبية فاعلة- إلى حد ما – على المسرح السياسي السوداني آنذاك. للتفاصيل ينظر: محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض (وآخرون)، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ١٥٠-١٦١.

(١٧) جوزيف قرنق، " الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان"، مجلة الطليعة، القاهرة، العدد ٦، السنة ٥، أيلول ١٩٦٩، ص ص ٩٥-٩٦ ؛ ديدار فوزي روسانو، السودان إلى أين ..؟، ترجمة مراد خلاف، د.م، ٢٠٠٦، ص ص١٩- ٢٢ .

(١٨) حسن أبشر الطيب ،"التكتلات الإقليمية "، مجلة الخرطوم ، (الخرطوم)، العدد٧، السنة ٤، نيسان ١٩٦٩،ص ص ٥-٧؛ جعفر محمد علي بخيت ،" السلطة وتنازع الولاء في السودان"،

مجلة الخرطوم، الخرطوم، العدد٨، السنة ٤، أيار ١٩٦٩، ص ص ٧٦-٧٩ ؛ نوت يوه ،جنوب السودان، ٤٥-٦٣ .

(١٩) للتفاصيل ينظر :حيدر إبراهيم ،" ملاحظات حول التكوين الفكري للبرجوازية السودانية "، مجلة أفاق عربية، (بغداد)، العدد ١٠، السنة ٣، حزيران ١٩٨٧، ص ص ٦٥-٧٠؛ صلاح أحمد إبراهيم،" المثقف السوداني في المصطلح الثقافي"، مجلة الخرطوم ، (الخرطوم)، العدد١،السنة ٤، نيسان ١٩٦٩، ص ص ٧٨- ٨٨ ؛ عبد الغفور محمد احمد، السودان بين العروبة والإفريقية، ص ٢٧ .

(٢٠) لعل خير من يمثل ذلك، مؤتمر الخريجين العام الذي تشكل في السودان عام ١٩٣٨ وضم في صفوفه كل الخريجين البالغ عددهم آنذاك ١١٨٠ من جميع أنحاء السودان على أساس وطني وليس على أساس عرقي أو ديني، للتفاصيل ينظر سليمان كشه ،"كيف تاسس نادي الخريجين العام بام درمان"، مجلة الخرطوم، العدد، ٢، السنة ٢، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص ص ٥٩-٦٠ .

(٢١) تعرف بالأدبيات السياسية بالسودان بفترة الديمقراطية الأولى أو الحكم المدني الأول الذي جاء بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ حتى قيام الحكم العسكري الأول فيه عام ١٩٥٨. عبد الله ،الانقلابات العسكرية، ص ص ٧٣- ٩٤.

(٢٢) فتحي الضو محمد، محنة النخبة السودانية، مطابع سجل العرب ،القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٣؛ منصور خالد، " اتفاقيات السلام ... البدايات والمآلات (٤)، المصدر السابق.

(٢٣) بانقا ،المصدر السابق ، ص ص٥٤-٥٧؛ نوت يوه ،جنوب السودان، ص ص٦٥-٩٦.

(٢٤) نقلا عن: منصور خالد، " اتفاقيات السلام ... البدايات والمآلات (٤)، المصدر السابق ؛ عبد الغفور محمد احمد، السودان بين العروبة والإفريقية، ص ص ٧٧-٧٨ .

(٢٥) للتفاصيل ينظر: محمود محمد طه :أسس دستور السودان، ط٢، ام درمان ١٩٦٨، نقلا عن موقع الفكر الجمهوري، في شبكة المعلوماتية(الانترنت)، على الرابط الآتي: www.alfikra.org

(٢٦) تعرف بالأدبيات السياسية بالسودان بفترة الديمقراطية الثانية أو الحكم المدني الثاني الذي جاء بعد قيام الثورة الشعبية في عام ١٩٦٤، واستمر الى قيام انقلاب ٢٥ أيار عام ١٩٦٩ بقيادة الرئيس جعفر نميري. للتفاصيل ينظر: عبد الله ،الانقلابات العسكرية، ص ص ١٠٨- ١٨٩.

(٢٧) عقد لهذا الغرض مجموعة من المؤتمرات والندوات من قطاعات مختلفة، كان من بينها تلك التي نظمها الطلبة في المدارس والجامعات حول مشكلة جنوب السودان. للتفاصيل ينظر:أحمد شاموق، الثورة الظافرة ،ست سنوات عجاف وثورة الطلاب، الخرطوم، ١٩٨١، ص ص١٠-١٥ .

(٢٨) تكونت هذه اللجنة من (١٥) عضوا كان من بينهم حسن الترابي وحسن عمر واخرون ،استمر عملها إلى مطلع عام ١٩٦٨ دون ان تكمل جهدها . للتفاصيل ينظر: خالد، النخبة السودانية ، ج١، ص ص ٢٥٠- ٢٥٣ ؛ نوت يوه ،جنوب السودان ،ص ص، ٦٥- ٩٦ .

(٢٩) للتفاصيل عن هذه الإحداث المتشابكة في السودان آنذاك ينظر: محمد عمر بشير،تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠- ١٩٦٩ ،نقله من الانكليزية هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر، مرجعة نور الدين ساتي، الدار السودانية للكتب ،الخرطوم ١٩٨٠، ص ص ٢٦٠- ٢٩٢ ؛ عبدالله، الانقلابات العسكرية، ص ص ٧٠ وما بعدها.

(٣٠) تشكل الاتحاد العام لجبال النوبة في عام ١٩٥٧ اثر اجتماع عدد من ابناء جبال النوبة لمناقشة تطوير منطقتهم وحق المساواة . وفي إقليم دارفور نشأت جبهة نهضة دارفور عام ١٩٦٤ وطالبت بالمشاركة البرلمانية ونشر التعليم . وفي شرق السودان ظهر تنظيم البجة في منتصف الستينيات على أساس عرقي وزاد نشاطه في عهد الحكومة الحالية بعد انضمامه إلى التجمع الوطني. للتفاصيل ينظر: اجلال رأفت (وآخرون):السودان على مفترق الطرق بعد الحرب، وقبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٦، ص ٤٨؛ عمر مصطفى شركيان، النوبة في السودان، دار الحكومة ،لندن ،٢٠٠٦، ص ص ١٥- ٥٣ ؛ هاني رسلان، " المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٥، نيسان ٢٠٠٣، نقلا عن موقعها في شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط الآتي:

www.siyassa.org.eg

(٣١) بشير، مشكلة جنوب السودان ...، ص ١٥٠ وما بعدها؛ نوت يوه ،جنوب السودان، ص ص ١١٧- ١٢٩ .

(٣٢) صحيفة الرأي العام ،الخرطوم، ٦كانون الثاني ١٩٦٩؛ منصور خالد ،المصدر السابق.

(٣٣) جرت الانتخابات عام ١٩٦٥م بعد ثورة تشرين الاول/ أكتوبر وحازت الأحزاب الكبيرة الحزب الإتحادى الديمقراطي وحزب الأمة على أغلبية المقاعد لتشكيل الحكومة بقيادتهما . روسناو ،المصدر السابق،ص ص٣٦٩- ٣٦٧ ؛ للتفاصيل عن هذه الحقبة ينظر: حيدر إبراهيم علي ،أزمة الإسلام السياسي، الجبهة القومية الاسلامية في السودان نموذجا، مركز الدراسات السودانية ،ط٤، القاهرة ،١٩٩٩،ص ص٧٠-٨٠ ؛رغيد هيثم منيب، الإخوان المسلمين في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ص ١١٣-٢٤١.

(٣٤) شركيان،النوبة في السودان، ص ص ٨٥- ١٢٣؛ روسانو،المصدر السابق، ص ص١٩-٣٦ .

(٣٥) تشكل الحكم العسكري الثاني أثر انقلاب أيار ١٩٦٩ في السودان بقيادة الرئيس جعفر نميري أستمر في الحكم إلى أن أسقطته الانتفاضة الشعبية في نيسان عام ١٩٨٥ . عبد الله ،الانقلابات العسكرية ،ص ١٢٧ وما بعدها؛لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري،مركز الدراسات الإفريقية، جامعة بغداد ،بغداد ،١٩٨٥. صفحات متعددة.

(٣٦) كما تعين ثلاثة وزراء جنوبيين في الحكومة المركزية ،وهم لورانس وول وزيرا للتخطيط وبونا ملوال وزيرا للإعلام وصميل نوباي وزيرا للشؤون الحكم المحلي، للتفاصيل عن الاتفاقية وتأثراتها ينظر : عبد اللطيف كريم الزيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ١٠٧ وما بعدها؛أحمد أبو سعدة ،جنوب السودان وآفاق المستقبل ،الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ،٢٠١٠، ص ص٧٠-٧٥؛ نوت يوه ، جنوب السودان،ص ص١١٧- ١٢٩.

(٣٧) محمد زكي المسير، الاقتصاد السوداني في عشرين عاما ١٩٥٦-١٩٧٥، والقاهرة، د.ت،ص ص ١١٠-١٢٠؛ محمد عبد القادر أمين،"تجربة الحكم الذاتي الإقليمي في السودان "، **مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٤٤، السنة ١٢، نيسان ١٩٧٦،ص ١٣٣**؛ مجلة الثقافة الوطنية،" دور التفاوت الإقليمي والتنمية المتوازنة "، مجلة الثقافة الوطنية، الخرطوم، العدد٦، نيسان ١٩٨٩، ص ص ٥٤-٦٤ ؛ روسانو،المصدر السابق ،ص ص ٣٧٠–٣٧٦.

(٣٨) نوت يوه ،جنوب السودان،ص ص ١١٧-١٢٩ ؛ روسناو ،المصدر السابق،ص ص٣٦٩-٣٦٧ .

(٣٩) خالد، النخبة السودانية ،ج ١،ص ص ٤٣٩- ٦٨٠ ؛ عبد الغفار محمد أحمد ،،السودان بين العروبة والأفريقية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر،ط٢، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ١٧.

(٤٠) للتفاصيل عن القانون وتطبيقاته في السودان ينظر:خالد ،النخبة السودانية ..،ج١، ص ص ٤٣٩- ٤٩٥ .

(٤١) المصدر نفسه، ص ص ٤٤٥- ٤٩٠؛ مجلة الثقافة الوطنية ،"من أجل ديمقراطية راسخة وتنمية متوازنة وسلم وطيد"، الخرطوم، العدد٥، السنة ١، ١٩٨٨، ص ص ٨٠- ٨٤ .

(٤٢) مجلة الثقافة الوطنية ،المصدر نفسه، ص ٨٠ ؛ نوت يوه ،جنوب السودان،ص ص ١١٧– ١٢٩ ؛ روسناو، المصدر السابق،ص ص٣٦٩-٣٦٧ .

(٤٣) - زكي بحيري، الحركة الديمقراطية في السودان، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص ٢٩١-٢٩٢ .

(٤٤) نسبة إلى مجموعة فوانيين صدرت في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٨٣، وتؤكد على تطبق الشريعة الإسلامية في السودان . حسن مكي ،الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥، معهد

البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ١٩٩٠، ص ص ٤٥- ١١٧؛ محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ١٩٥٦- ١٩٨٥، بيروت ،١٩٩٢، صفحات متعددة.

(٤٥) فيصل عبد الله أبكر،النخبة البيروقراطية السودانية في عهد نميري، الدار السعودية للنشر، الرياض،٢٠٠١، ص ص ١٩٤ وما بعدها؛ فتحي الضو محمد ،المصدر السابق ،ص ٢٠؛ نوت يوه، جنوب السودان،ص ص١١٧-. ١٢٠.

(٤٦) عبدالرءوف محمد آدم، الدولة والمجتمع في السودان، دار الحكمة، لندن ،١٩٩٧،ص ص ٤٣-٤٨،وص ص ٦٨- ٦٩ .

(٤٧) بدأ هذا العهد أثر الانتفاضة الشعبية في السودان عام ١٩٨٥، ويعرف بالأدبيات السودات السودانية بالفترة الديمقراطية الثالثة، وانتهى هذا العهد بانقلاب الإنقاذ الوطني في ٣٠حزيران ١٩٨٩. عبد التواب مصطفى، ملحمة الجنوب، قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس/ابريل ١٩٨٥، مطابع أخبار اليوم، الخرطوم، ١٩٨٩، ٢٠ وما بعدها.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ص٦٣- ٦٩ ؛ آدم، المصدر السابق، ص ص ٥١- ٥٢ ؛ فتحي الضو محمد، المصدر السابق، ص ص ٩٥- ١٦٣ .

(٤٩) مصطفى، ملحمة الجنوب، ص ص ٨٨- ١٢١ ؛ بحيري،المصدر السابق، ص ص ٢٨٠- ٢٨٩.

(٥٠) رأفت، المصدر السابق، ص ص ٢٢٧- ٢٢٩؛ مجلة الثقافة الوطنية، المصدر السابق، ص ص ٢٠- ٣٥ .

(٥١) المحجوب عبدالسلام ،الحركة الإسلامية السودانية، دائرة الضوء..خيوط الظلام، د.م، القاهرة ، ص ٢٤.

(٥٢) بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨- ١٩٨٩، ترجمة محمد علي جادين، ام درمان،٢٠٠٢، ص ص ١٦٥-١٧٠؛ علي ،المصدر السابق، ص٩٥؛ فتحي الضو محمد ،المصدر السابق ،ص ص ١٦٩- ٢١٠.

(٥٣) في مدى ثلاث سنوات شكل الصادق المهدي خمس حكومات شاركت الجبهة الإسلامية في حكومتين منها لمدة تزيد قليلا على العام .عبدالسلام، الحركة الإسلامية السودانية، ص ص ٦٧- ٨٠، ٨٣- ١٠١؛ مصطفى، ملحمة الجنوب، ص ص، ١٣٦- ١٤٣.

(٥٤) شركيان، النوبة في السودان، ص ص ٢١٥- ٢٢٧؛ خالد، اتفاقيات السلام ... البدايات والمآلات، المصدر السابق.

(٥٥) عبدالسلام، الحركة الإسلامية السودانية، ص ص ٧٥- ٨٠، ٨٣- ٨٥.

(٥٦) حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ٢٨٣- ٣١٩ ؛ عبد السلام ،الحركة الإسلامية السودانية، ص ص١٣٨- ١٥٠.

(٥٧) عصام عبدالفتاح، البشير والسودان يبدأ من جديد، كنز للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠١٠، ص ص ١٧- ٢٠؛ حيدر إبراهيم علي ،" في حقيقة الشراكة والتحول الديمقراطي"، صحيفة الصحافة ، الخرطوم ،١٦ آب ٢٠٠٦، نقلا عن موقعها في شبكة المعلوماتية (الانترنت)على الرابط الأتي: www.alsahafa.info.

(٥٨) عبدالسلام ،الحركة الإسلامية السودانية، ص ١١٦،١٤٥؛ حول ردود الأفعال الإقليمية والدولية ينظر: بهجت قرني (وآخرون)،صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠٧- ٢٨٩ ؛ رأفت، المصدر السابق، ص ص ١٨٥- ٢٠١.

(٥٩) الأفندي، المصدر السابق، ص ٧٠ وما بعدها ؛ التجاني عبدالقادر حامد ،" السودان وتجربة الانتقال للحكم الإسلامي"، مجلة قراءات سياسية، الولايات المتحدة ،السنة ٢، العدد ٣، ١٩٩٢، ص ص ٣٣- ٤٩ .

(٦٠) عبدالسلام ،الحركة الإسلامية السودانية، ص ص ١٢٠- ١٢٣، ص ص ١٦٠- ١٦٢؛ سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣- ٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١١، ص ص ٣١٦- ٣٣٩ .

(٦١) يحيى بولاد من قبائل الفور السودانية، كان قياديا بارزا في الجبهة الإسلامية القومية منذ أن كان طالبا في جامعة خرطوم ورئيسا لاتحاد طلابها. مجموعة الأزمات الدولية، هل تنذر مشكلة كردفان الجنوبية في السودان بدارفور جديد؟، تقرير إفريقيا رقم ١٤٥ ، ٢١ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٨، ص ص ١٢-١٤؛ شركيان،النوبة في السودان، ص ص ٢٢٧-٢٣٩ ؛ يوسف الشريف ، السودان وأهل السودان ،أسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق ،ط٢، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠-٢٢ ؛ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة، ٢٠٠٦،ص ص ٣٨-٨٢ .

(62) أبو عبيدة عبدالله ،"الحركة الإسلامية أنموذجا ..من بولاذ لعلي الحاج "، صحيفة الرأي العام ، الخرطوم، ٢٧تموز ٢٠٠٤ ؛ فتحي الضو محمد ، المصدر السابق ،ص ص ١١٥- ١٢٣؛ ١٦٩- ٢٠٣ .

(63) أحمد أبو الخير، أزمات السودان، ص ص ٧٨- ٨٢؛ شركيان، النوبة في السودان ،ص ص ٣٣٩-٣٥٦؛ رأفت، المصدر السابق،ص ص ١٠٥- ١٨٥ ؛ محمد على طه الملك، "مقترح

لتعديل مستويات الحكم اللا مركزي في السودان"،موقع سودانيس اوملاين ،في شبكة المعلوماتية (الانترنت)، على الرابط الأتي:

-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=260 www.sudaneseonline.com/cgi

(64) حول الخلاف وأسبابه وتداعياته ينظر:رأي تاكيه ونيكولاس غفوسديف ،نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره، ترجمة حسان شعبان، دار الساقي، بيروت ،٢٠٠٥، ص ص ٢٢١- ٢٢٥؛ محمد محجوب هارون، "المشروع الإسلامي السوداني ،حصاد التجربة وآفاق الغد"، مجلة قراءات سياسية ،الولايات المتحدة الأمريكية، السنة ٢، العدد ٣ ،١٩٩٢، ص ص ٥٩- ٦٢ .

(٦٥) ينظر نص الدستور في : محمد ذنون مصطفى، ممارسة السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية المعاصرة، إيران والسودان أنموذجا،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية القانون ،جامعة الموصل، الموصل ،٢٠٠٥، ص ص١٨٠- ٢٢٨ .

(٦٦) حول هذه المفاوضات والاتفاقيات ينظر: حسين ،المصدر السابق ،ص ص ٢٩٨-٣١٦ ؛رأفت ، المصدر السابق، ص ص ١٠١- ١٠٤؛ موقع الحركة الشعبية لتحرير السودان في موقعها في شبكة المعلوماتية على الرابط الأتي: www.splm_ns.org.

(٦٧) ينظر نص الاتفاقية والدستور الانتقالي في موقع الحكومة السودانية في شبكة المعلوماتية على الربط الأتي :www.sudan-Gavliament.org؛ مصطفى، المصدر السابق، ص ص ١٨٨- ٢٢٨ .

(٦٨) ينظر نص الاتفاقية: موقع الحكومة السودانية..،المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه؛ صحيفة الصحافة، النسخة الالكترونية ،الخرطوم ،٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦،على الرابط الآتي : www.alsahafa.info/news

(٧٠) ينظر نص الاتفاقية : موقع الحكومة السودانية..، المصدر نفسه؛ مصطفى، المصدر السابق ،ص ص ١٨٨- ٢٢٨. وتنص الفقرة ٢,١٢,٢ من بروتوكول اقتسام السلطة على ما يلي :- "عند التوقيع، يصبح الطرفان مُلَزمين بالاتفاق وعليهما القيام بكل الالتزامات التي تنشأ عنه، وبوجه خاص الالتزام بتطبيق الاتفاق واعطاء الصيغة القانونية والدستورية للترتيبات الواردة فيه ". وتضيف الفقرة ٣,١٢,٢ " عند التوقيع يتعهد الطرفان بالتأكد من (أو ضمان) التزام كل الأجهزة، واللجان، والمؤسسات الواقعة تحت سلطتيهما، بما في ذلك إلزام الأعضاء المنتمين لهذه المؤسسات، بنصوص الاتفاق" منصور خالد،" اتفاقيات السلام ... البدايات والمآلات (1)"، نقلا عن موقع البيت السوداني على الرابط الاتي:

http://sudanesehome.com/forum/forumdisplay.php 2

(٧١) اختلفت الآراء حول خلفياتها السياسية لسريتها ،البعض يرى أنها تمثل الجبهة الإسلامية بقيادة د حسن الترابي، في حين اعتبرها البعض الإرهاصات الأولى لحركة العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم محمد وغيرهم. للتفاصيل ينظر: صحيفة الصحافة، الخرطوم، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٦ ؛ وموقع حركة العدل والمساواة في شبكة المعلوماتية (الانترنت) على الرابط الآتي: www.sudanjem.com

(٧٢) جماعة طلاب الحق والعدالة، المصدر السابق، ص ١ .

(٧٣) تعد أقوى الحركات المتمردة في دارفور ،تولى قيادتها عبد الله ابكر، ولما قتل خلفه مني اركاومناوي .للتفاصيل ينظر: موقع حركة تحرير السودان في شبكة المعلوماتية على الرابط الأتي: www.SudanSlm/A.com ؛ عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص ٩٨– ١٠٩

(٧٤) عبدالسلام، الحركة الإسلامية السودانية، ص ص١٥٠- ١٥١؛ حسين ،التطورات السياسية في السودان المعاصر، ص ص ٣١٦- ٣٣٩ ؛ أحمد أبو الخير، أزمات السودان، ص ص ٣٨- ٨٢ .

(٧٥) موقع الحركة، المصدر السابق.

(٧٦) للتفاصيل ينظر: رأفت ،المصدر السابق، ص ص ٢٢٩- ٢٥٩؛ شركيان،النوبة في السودان،ص ص ٣٦٧- ٤٨١؛ حركة العدل والمساواة، الكتاب الأسود، اختلال تقسم السلطة والثروة في السودان، ج ٢ ،الخرطوم، آب ٢٠٠٣، في موقع ريلايت نورد في شبكة المعلوماتية على الرابط الآتي: www.railtonroad.com.

(٧٧) حسين ،التطورات السياسية في السودان ،ص ص ٣١٦- ٣٣٩ ؛ موسى، دارفور من أزمة دولة، ص ص، ١٢٩- ١٥٩؛صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٠حزيران ٢٠٠٤؛ منصور خالد، اتفاقيات السلام .. البدايات والمآلات (1) ، المصدر السابق.

(٧٨) للتفاصيل ينظر: بيان حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان في موقع سودان نيوز في شبكة المعلوماتية على الرابط الآتي: www.sudanneus.com

(٧٩) وكانت الحكومة السودانية قد اتفقت مع بعض الفصائل الدارفورية في العاصمة القطرية الدوحة عرفت بوثيقة الدوحة للسلام أكدت أيضا على الفدرالية والامركزية وضمان المناطق المهمشة . للتفاصيل ينظر: وزارة الخارجية السودانية، اتفاقية الدوحة، ص ص ١٢– ٣١؛ شاراس سرينيفاسان ،حقوق الأقليات، منع الصراع والتحذير المبكر: دروس من دارفور، سعيد عبدالمسيح شحاتة، تقرير صادر عن جماعة حقوق الأقليات الدولية، لندن، د، ت، متاح على

الرابط الآتي:www.minorityrights.org ؛ موقع الخارجية الأمريكية في شبكة المعلوماتية على الرابط التالي: .www.usinfo. state.gov ؛ والتقرير الإعلامي لوزارة الخارجية السودانية في موقع سودان نيوز في شبكة المعلوماتية على الرابط الآتي:

www.sudanneus.com

(٨٠) ينظر بيان حركة العدل والمساواة حول مفاوضات أبوجا السادسة في ٢٦ نيسان ٢٠٠٦ ،في موقع سودانز أونلاين كوم في شبكة المعلوماتية على الرابط الآتي:

www.sudans online.com.

(٨١) فاروق أحمد أدم ،" بناء الأمة وتحديات الجهويات "، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ،الخرطوم ،في موقعه على شبكة المعلوماتية على الرابط الأتي:

www.maseenter.com